مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه. . وبعد. .

فيتميز العصر الحاضر بكثرة المتغيرات العالمية والمحلية، ونمو قوى العلم والتكنولوچيا وتعاظم أثرها فى العالم المعاصر، وبخاصة تكنولوچيا المعلومات التى تطورت تطوراً مذهلاً خلال السنوات العشر الماضية، حيث أمكن اختزانها واسترجاعها وبثها فى سرعة فائقة، وأصبح انتقال المعلومات من أبعد مكان فى الكرة الأرضية يتم فى زمن قياسى لايتعدى ثوانٍ قليلة. وأصبح تعبير القرية الإلكترونية يعبر تعبيراً صادقًا عن العالم المعاصر، لما أحدثته الثورة التكنولوچية من تأثير على العديد من مجالات الحياة المعاصرة.

ولما كان التعليم لا ينعزل عن المجتمع الذى يقدم إليه خدماته، ويتولى تربية أبنائه، وإعدادهم للحياة فى عالم المستقبل الذى لم يتشكل بعد، وهو عالم مختلف عن عالم اليوم الذى نعيش فيه، فكان لثورة المعلومات تأثيرها الواضح على مسار التعليم واستراتيچياته، وأصبح أداة للمنافسة الدولية، «إذ لم يعد التنافس بين القوى العظمى والكبرى ـ الآن ـ صراعًا عسكريًا، بقدر ما صار سباقًا فى مجال التعليم». ومن هنا أعلنت القيادة السياسية فى مصر أنه «آن الأوان لتوجيه أكبر قدر من اهتمامنا وجهدنا إلى مستوى التعليم فى مصر، والتركيز على تنمية قدرة الطالب على استيعاب حقائق الحياة المعاصرة وتطويرها بما يخدم قضية التطوير والتنمية، وبما يتواءم مع التحديات المتجددة».

ويشكل التعليم اليوم أساسًا للأمن القومى فى المجال السياسى والاقتصادى والعسكرى، وكان من الضرورى تطوير السياسة التعليمية، ومراجعة أساليب وطرق التعليم والتعلم، واستحداث استراتيچيات جديدة تضمن إعداد المواطن إعدادًا جيداً لتنمية قدراته ومهاراته التى تمكنه من العيش فى مجتمع المعلومات، والتعامل معها ومصادرها وأنظمتها تعاملاً إيجابيّا، مستخدمًا كل ما أتاحه العصر من تكنولوچيا المعلومات.

ومن الطبيعى أن التغيير فى أنظمة التعليم وأساليبه التى تركز على جهود المتعلم ذاته فى الحصول على المعلومات من مصادر متعددة، والبعد التام عن الطرق التقليدية للتعليم، التى تعتمد على التلقين والحفظ، وأن يخطط التعليم ليترك الحرية للطالب فى الاتصال بالمصادر الأخرى التى تزوده بالمعلومات والحقائق والآراء، وبهذا تكتسب مهارات الفهم والتحليل والتركيب والابتكار والإبداع، وما إلى ذلك من مهارات وقدرات مطلوبة بصورة ملحة فى طالب اليوم. ومن هنا تأتى أهمية توفير مختلف أنواع ومستويات المصادر التعليمية بأشكالها المطبوعة وغير المطبوعة والمحسبة كافة. وتعبئة إمكاناته لاستخدام أنظمة وأجهزة ومعطيات تكنولوچيا المعلومات الحديثة.

وهنا يبرز الدور المحورى للمكتبة المدرسية، التى تختار وتقتنى وتنظم وتعد مختلف أنواع وأشكال مصادر المعلومات التى أتاحتها ويسرتها المخترعات الحديثة فى مجال تكنولوچيا المعلومات من ناحية، ومناسبتها لقدرات الطلاب ومستوياتهم التحصيلية والقرائية، وتلبى احتياجات المناهج الدراسية ومتطلبات العملية التعليمية من ناحية أخرى. ولانعدو الحقيقة إذا قلنا: إن المكتبة المدرسية هى أساس التعليم الحديث المبنى على المصادر وتنوعها، وهى محور العمليات التعليمية والتربوية بالمدرسة المعاصرة. وأن أى تطوير أو تغيير أو تحديث فى التعليم يجب أن يشمل المكتبة، ويضعها على قمة اهتماماته وأولوياته. إذ إنها الوسيلة الأساسية التى تستطيع - بفضل الإمكانات التى توفر لها - أن تؤدى دورها التعليمى والتربوى وفقًا لأهداف واستراتيچيات النظام التعليمى.

وقد تكوَّن لدىّ اهتمام متزايد، منذ سنوات عديدة بمجموعات المصادر بالمكتبة المدرسية، حتى إننى قمت بإعداد رسالة للحصول على درجة الماچستير فى المكتبات من كلية الآداب بجامعة القاهرة عن مجموعات المواد بمكتبة المدرسة الثانوية فى مصر عام ١٩٨٤م. ولا يختلف أحد على أن مجموعات المصادر التى تقتنيها أية مكتبة، هى التى تحدد إلى حد كبير مدى فعالية الخدمات التى تقدمها. إذ كلما كانت مجموعات المصادر قويةً ومتعددة ومتنوعة، واختيرت بعناية، وتبلغ حد الكفاية العددية والنوعية، كانت المكتبة أقدر على الوفاء بالأهداف التى أنيطت بها، وأصبحت فى وضع يمكّنها من تأدية دورها التربوى والتعليمى بكفاءة أكبر.

ومن حسن الحظ أن مجموعات المصادر (المواد) كانت، ولازالت، أحد المجالات التى اهتمت بها الهيئات المسئولة عن المكتبات، والجمعيات المهنية الكثيرة المنتشرة فى ربوع العالم المختلفة، ومن أهمها جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) التى كان لها الفضل فى إصدار العديد من المطبوعات عن مجموعات المصادر، وسبل توفيرها للمكتبات ومراكز المعلومات. وقام عدد من علماء المكتبات بكتابة عدد وافر من الكتب ومقالات الدوريات العلمية لمناقشة كل ما يتعلق بالمصادر، ونشأ عن ذلك أدب مكتبى يمكن أن يطلق عليه (أدب مجموعات المصادر)، حيث تناولت هذه المؤلفات والدراسات مجموعات المصادر ابتداءً من فلسفة وسياسة المجموعات، ومعايير اختيارها، وتقييمها، وتنقيتها، واستبعادها، حتى إجراءات التزويد والاقتناء. أى أن هذا الأدب قد غطى كل ما يتصل بمجموعات المصادر تغطيةً شاملة.

ولقد قسمت الكتاب تقسيمًا منطقيًا، إلى سبعة فصول.. يتناول أولها المكتبة المدرسية الشاملة كتمهيد لموضوعات الكتاب، مركزًا على أهميتها ودورها فى النظم التعليمية المعاصرة، تلك النظم التى تنشد الارتقاء بالتعليم والوصول به إلى حد الامتياز، ومتطلبات التعليم والتعلم فى عصر المعلومات، وضرورة إكساب المتعلم مهارات وقدرات معينة تجعل التعليم أبقى أثرًا، فضلاً عن مفهوم وأهداف المكتبة المدرسية الشاملة، وأهم الوظائف التى تقوم بها.

ويتناول الفصل الثانى مجموعات المصادر التعليمية من مطبوعة وغير مطبوعة والتوليفات، وملفات الكمبيوتر، مع ذكر أهم خواصها ومواصفاتها، ومعايير اختيارها بحيث يلم إخصائى المكتبة بكل أنواع وأشكال المصادر، وطبيعة كل نوع.

وخصص الفصل الثالث لسياسة تنمية مجموعات المصادر، حيث إنه من ألزم الأمور وأهمها أن يكون لكل مكتبة مدرسية سياسة واضحة ومعلنة ومعتمدة لبناء وتنمية مجموعات المصادر بها، إذ إنها تحدد كثيرًا من الأسس التى يجب أن يتم اختيار المواد طبقًا لها، ووفقًا لما جاء بها من إرشادات وتعليمات. كما أنها توفر الأساس القانونى للإجراءات التى تتبع فى بناء المجموعات وتنميتها.

ويتناول الفصل الرابع تقييم واختيار المصادر، ويحصرها فى خمسة عناصر، هى: أسس الاختيار، وإجراءات التقييم والاختيار، ومعايير الاختيار، ومسئوليته ومصادره، وذلك للمواد المطبوعة وغير المطبوعة على حد سواء، وعلى مختلف المستويات بدءاً بالمستوى المركزى والمحلى والمدرسة، وتحديد مسئولية الاختيار بكل مستوى من هذه المستويات.

وخصص الفصل الخامس لتقييم مجموعات المصادر بالمكتبة، متناولاً أهميته وخطته وطرقه، مع ذكر المعايير المكتبية التى تحدد كفاية المصادر من الناحية العددية لتلاميذ ومعلمى المدرسة، مع ذكر بعض المعايير التى تلتزم بها الدول المختلفة، كذلك تم مناقشة المعايير النوعية، حيث إنها من الأهمية بمكان فى تحديد جودة المجموعات وقدرتها على الوفاء باحتياجات واهتمامات المستفيدين من الطلاب والمعلمين.

أما الفصل السادس فقد تناول الاستبعاد والإحلال والصيانة باعتبارها من المهام التى تحافظ على جودة مجموعات المصادر، ويعنى الاستبعاد التخلص النهائى من المواد غير المفيدة بالمكتبة والتى لا تلقى الاهتمام الكافى من المستفيدين، أو المواد التالفة أو الضارة، مع المحافظة على المواد بالصيانة الدائمة، وإحلال المواد الجديدة محل المواد التالفة، طالما يكثر الطلب عليها وتلقى إقبالاً من المستفيدين.

ويتناول الفصل السابع والأخير إجراءات التزويد ومصادره، مثل: الشراء ـ التبادل ـ الإهداء. وتحديد المعايير التى يمكن أن يتم بها اقتناء المواد المطلوبة للمكتبة للمحافظة على حداثة المصادر بها.

ويلاحظ القارئ أننى قد مزجت بين النواحى النظرية والتطبيقية فى كثير من موضوعات الكتاب. ويظهر هذا واضحًا عند تناول مجموعات المصادر بالمدارس المصرية، حيث أضفت بعض الجوانب الميدانية لإثراء خبرات إخصائى المكتبة، وإرشاده إلى رصيد خبرات العاملين بالمكتبات المدرسية منذ فترة طويلة، وتعريفه بأن المجموعات قد شغلت بالهم، واجتهدوا فى وضع الأسس التى ترشّد اختيارها واقتنائها، مع تحديد المسئوليات على المستويات كافة.

ولقد حرصت على إضافة ثلاثة ملاحق للكتاب، أولها: عبارة عن استبيان عن المجموعات بالمكتبة المدرسية، حتى يمكن إرشاد إخصائى المكتبة إلى كيفية بحث ودراسة مجموعات المصادر المتوافرة بالمكتبة، أما الملحقان الثانى والثالث: فهما عبارة عن نموذج لتقييم الكتاب، ونموذج عن تقييم مجلة، على التوالى.

أرجو أن أكون قد وفقت فيما قصدت إليه من تأليف هذا الكتاب، وأرجو أن يلبى احتياجات مهنية لدى إخصائيّ المكتبات، وأن يرشدهم إلى الاختيار الجيد للمصادر المكتبية، حتى يتم تزويد المكتبات المدرسية بأفضل المصادر تلبيةً لاحتياجات التعليم ومتطلباته، واحتياجات واهتمامات المستفيدين.

والله من وراء القصد، وهو يهدى السبيل.

القاهرة: دكتور حسن محمد عبد الشافى

فى غرة جمادى الآخرة ١٤١٩هـ.

الموافق ٢٢ سبتمبر ١٩٩٨م.